ويلزم أفعلُ التفضيلِ المجردُ الإفرادَ والتذكيرَ ، وكذلك المضافُ إلى نكرةٍ ، وإلى هذا أشار بقوله :

وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ ، أَوْ جُرِّدَا أُلْزِمَ تَذْكِيراً ، وَأَنْ يُوَحَّدَا(١)

فتقول : « زيد أفضَلُ من عمرو ، وأفضَلُ رَجُلٍ ، وهند أفضل من عمرو ، وأفضل امرأة ، والزيدان أفضل من عمرو ، وأفضل رجلين ، والهندان أفضل من عمرو ، وأفضل امرأتين ، والزَّيْدُونَ أفضل من عمرو ، وأفضل رِجَالٍ ، والهندات أفضل من عمرو ، وأفضل نساء » فيكون «أفعل» فى هاتين الحالتين مذكراً ومفرداً ، ولا يؤنث ، ولا يثنّى ، ولا يجمع .

* * *

وَتِلْوُ « أَلْ » طِبْقٌ ، وَمَا لِمَعْرِفَهْ أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِى مَعْرِفَهْ(٢)

= الشاهد فيه : قوله « أجلا » حيث حذف « من » الجارة للمفضول عليه مع مجرورها ، وأصل الكلام : أجل منه ، ونظيره بيت امرىء القيس الذى أنشدناه قريباً ص ١٧٧

(١) « وإن » شرطية « لمنكور » جار ومجرور متعلق بقوله : « يضف » الآتى « يضف » فعل مضارع مبنى للمجهول ، فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أفعل التفضيل « أو » عاطفة « جردا » معطوف على يضف « ألزم » فعل ماض مبنى للمجهول مبنى على الفتح فى محل جزم جواب الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهو المفعول الأول « تذكيراً » مفعول ثان لألزم « وأن » مصدرية « يوحدا » فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والمصدر المنسبك من « أن » المصدرية ومعمولها منصوب معطوف على قوله : تذكيراً ، وتقدير الكلام : ألزم تذكيراً وتوحداً ، أى إفراداً .

(٢) « وتلو » مبتدأ ، وتلو مضاف و « أل » قصد لفظه : مضاف إليه « طبق » خبر المبتدأ « وما » الواو عاطفة ، ماالاسم موصول : مبتدأ « لمعرفة » جار ومجرور متعلق =

هٰذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى « مِنْ » ، وَإِنْ
لَمْ تَنْوِ فَهُوَ طِبْقُ مَا بِهِ قُرِنْ.(١)

إذا كان أفْعَلُ التفضيل بـ « أل » لزمَتْ مُطَابَقَتُهُ لما قبله : فى الإفراد ، والتذكير ، وغيرهما ؛ فتقول : زيد الأفضل ، والزيدان الأفْضَلَانِ ، والزيدون الأفْضَلُونَ ، وهند الفُضْلَى ، والهِنْدَانِ الفُضْلَيَانِ ، والهندات الفُضْلُ ، أو الفُضْلَيَاتُ » ، ولا يجوز عدم مطابقته لما قبله ؛ فلا تقول : « الزيدون الأفضل » ولا « الزيدان الأفْضَلُ » ولا « هند الأفضل » ولا « الهندان الأفضل » ولا « الهندات الأفْضَلُ » ولايجوز أن تقترن به « مِنْ » ؛ فلاتَقُولُ : « زيد الأفضل من عمرو » فأما قولُه :

= بقوله : « أضيف » الآتى « أضيف » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « ذو » خبر المبتدأ الذى هو ما الموصولة ، وذو مضاف و « وجهين » مضاف إليه «عن ذى» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لوجهين ، وذى مضاف و « معرفة » مضاف إليه ، والتقدير : ذو وجهين منقولين عن ذى معرفة .

(١) « هذا » اسم إشارة مبتدأ ، وخبره محذوف ، وتقديره هذا ثابت ، ونحوه « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « نويت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة « إذا » إليها « معنى » مفعول به لنويت ، ومعنى مضاف و « من » قصد لفظه : مضاف إليه ، وجواب « إذا » محذوف يدل عليه سابق الكلام « وإن » شرطية « لم » نافية جازمة « تنو » فعل مضارع مجزوم بلم ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعوله محذوف يدل عليه ماقبله ، أى : وإن لم تنو معنى من « فهو » الفاء لربط الشرط بالجواب ، هو : ضمير منفصل مبتدأ « طبق » خبر المبتدأ ، وطبق مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « به » جار ومجرور متعلق بقوله « قرن » الآتى « قرن » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ، والمراد بمعنى من - الذى قد تنويه وقد لا تنويه - هو التفضيل .

٢٨٠ — وَلَسْتَ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى
وَإِنَّمَا الْعِـــزَّةُ لِلْكَاثِرِ

فَيُخَرَّجُ على زيادة الألف واللام ، والأصل : ولست بأكثرَ منهم ، أو جَعْلِ « منهم » متعلقاً بمحذوفٍ مجردٍ عن الألف واللام ، لا بما دخلت عليه الألف واللاّمُ ، والتقدير : « ولست بالأكثرِ أكثرَ منهم » .

---

٢٨٠ — البيت للأعشى ميمون بن قيس ، من كلمة له يهجو فيها علقمة بن علاثة ويمدح عامر بن الطفيل ، وذلك فى المنافرة التى وقعت بينهما ، وأمرها مشهور بين المتأدبين ،

اللغة : « الأكثر حصى » كناية عن كثرة عدد الأعوان والأنصار « العزة » القوة والغلبة « الكاثر » الغالب فى الكثرة ، مأخوذ من قولهم : كثرتهم أكثرهم - من باب نصر - أى : غلبتهم كثرة .

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسمه « بالأكثر » الباء حرف جر زائد ، الأكثر : خبر ليس « منهم » جار ومجرور متعلق — فى الظاهر — بالأكثر ، وستعرف مافيه « حصى » تمييز « إنما » أداة حصر « العزة » مبتدأ « للكاثر » جارو مجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « بالأكثر منهم » فإن ظاهره أنه جمع بين أل الداخلة على اسم التفضيل و « من » الجارة للمفضول عليه ، وقد أجاز الجمع بينهما أبو عمرو الجرمى مستدلا بهذا البيت ونحوه ، ومنعه الجمهور ، ولهم فى تخريج البيت على مذهبهم ثلاثة توجيهات أشار الشارح العلامة إلى اثنين منها ، وهما الثانى والثالث فى كلامنا الذى نذكره

الأول : لانسلم أن « من » فى قوله : « منهم » هى الجارة للمفضول ، ولكنها تبعيضية ؛ وهى متعلقة بمحذوف يقع حالا من اسم ليس ، والتقدير : ولست بالأكثر حصى حال كونك منهم : أى حال كونك بعضهم .

الثانى : بعد تسليم أن من جارة للمفضول لا نسلم أن أل معرفة ، بل أل فى قوله « بالأكثر » زائدة ، والممنوع هو اقتران من بمدخول أل المعرفة .

الثالث : سلمنا أن أل معرفة ، وأن من جارة للمفضول ، ولكن لا نسلم أن « من » متعلقة بالأكثر المذكور فى الكلام ، ولكنها متعلقة بأكثر منكراً محذوفاً يدل عليه هذا ، وتقدير الكلام على هذا : ولست بالأكثر أكثر منهم .

وأشار بقوله : « وما لمعرفة أضيف — إلخ » إلى أن أفعَلَ التفضيل إذا أضيف إلى معرفة ، وقُصِد به التفضيلُ ، جاز فيه وجهان ؛ أحـــدُهما : استعمالُه كالمجرد فلا يطابق ما قبله ؛ فتقول : « الزيدان أفضلُ القوم ، والزيدون أفضلُ القوم ، وهند أفضلُ النساء ، والهندان أفضل النساء ، والهنداتُ أفضلُ النساء » والثـانى : استعمالُه كالمقرون بالألف واللام ؛ فتجب مطابقته لما قبله ؛ فتقـول : « الزيدان أفْضَلاَ القوم ، والزيدون أفْضَلُو القوم ، وأفَاضِلُ القوم ، وهند فُضْلَى النساء ، والهندان فُضْلَيَا النساء ، والهندات فُضَلُ النساء ، أو فُضْلَيَات النساء » ، ولا يتعين الاستعمالُ الأول ، خلافا لابن السراج ، وقد ورد الاستعمالان فى القرآن ؛ فمن استعماله غَيْرَ مُطَابِقٍ قولُه تعالى : (وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ) ، ومن استعمالِهِ مطابقاً قولُه تعالى : (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فى كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا) وقد اجتمع الاستعمالان فى قوله صلى الله عليه وسلم : « أَلاَ أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَىَّ ، وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّى مَنَازِلَ يَوْمَ القِيَامَة : أَحَاسِنُكُمْ أَخْلاَقاً ، الْمُوَطَّئُونَ أَكْنَافاً ، الَّذِينَ يَأْلَفُونَ وَيُؤْلَفُونَ » .

والذين أجازوا الوجهين قالوا : الأفصح المطابقة ، ولهذا عِيبَ على صاحب الفصيح[1] فى قوله : « فاخْتَرْنا أَفْصَحَهُنَّ » قالوا : فـكان ينبغى أن يأتى بالفُصْحَى فيقول : « فُصْحَاهُنَّ » .

فإن لم يُقْصَدِ التفضيلُ تعَيَّنَتِ المطابقة ، كقولهم : « النَّاقِصُ والأَشَجُّ أَعْدَلاَ بَنِي مَرْوَان » أى : عَادِلاَ بنى مروان .

وإلى ما ذكرناه من قصد التفضيل وعَدَمِ قَصْدِهِ أشار المصنفُ بقوله : « هذا إذا نويت معنى مِنْ — البيتَ » أى : جوازُ الوجهين — أعنى المطابقةَ وعَدَمَها —

---

(١) هو أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، النحوى الكوفى ، وله رسالة صغيرة اشتهرت باسم « فصيح ثعلب » .